HUMAN RIGHTS WATCH

"كمَن يعيش في الجحيم"

انتهاكات الشرطة ضد المهاجرين الأطفال والراشدين في كاليه

مُلخّص

منذ أن أزالوا [مخيم كاليه] العام الماضي، لم يعد هناك مكان للنوم أو الأكل. صار الأمر كمن يعيش في الجحيم.

- يعقوب س.، رجل إثيوبي (29 عاما)، 30 يونيو/حزيران 2017

النساء والرجال الذين قدموا أولا من سوريا، يأتون اليوم من إريتريا ومن بلدان كثيرة أخرى، وهم يقاتلون من أجل الحرية، يجب أن نرحّب بهم في أوروبا وتحديدا في فرنسا.

- الرئيس إيمانويل ماكرون، تريستي، إيطاليا، 13 يوليو/تموز 2017

بعد 9 أشهر من إغلاق السلطات الفرنسية للمخيم الكبير على تخوم كاليه، المعروف باسم "الغابة"، يعيش ما بين 400 و500 طالب لجوء ومهاجرون آخرون في الشوارع والمناطق القريبة من الغابة في محيط المدينة الفرنسية الشمالية.

يستند هذا التقرير إلى مقابلات مع أكثر من 60 طالب لجوء ومهاجر في كاليه ودنكرك ومحيطهما وعشرات عمّال الإغاثة في المنطقة، ليوثّق انتهاكات الشرطة ضد طالبي اللجوء والمهاجرين، وتعطيل وصول المساعدات الإنسانية ومضايقة عمّال الإغاثة – وهو سلوك يبدو، في جزء منه على الأقل، مدفوعا بالرغبة في تقليص عدد المهاجرين.

وجدت "هيومن رايتس ووتش" أن شرطة كاليه، وتحديدا شرطة مكافحة الشغب ("سي أر أس") تستخدم بانتظام رذاذ الفلفل ضد المهاجرين الأطفال والراشدين خلال نومهم أو في ظروف أخرى لا يشكلون فيها أي خطر؛ كما ترشّ أكياس النوم والبطانيات والثياب أو تصادرها؛ وفي بعض الأحيان ترش رذاذ الفلفل على طعام وشراب المهاجرين. عطلت الشرطة توصيل المساعدات الإنسانية. انتهاكات الشرطة تؤثر سلبا على الوصول إلى خدمات الأطفال وعلى قدرة المهاجرين على تقديم طلبات لجوء.

سلوك الشرطة هذا في كاليه ومحيطها هو تجاوز للسلطة وانتهاك لحظر المعاملة أو العقوبة غير الإنسانية والمهينة، وتدخّل غير مبرر في حق المهاجرين في الطعام والماء. بموجب المعايير الدولية، بإمكان الشرطة استخدام القوة عندما لا يمكن تفاديها فقط، وحتى في هذه الحالة مع ضبط النفس، ولسبب مشروع يتعلق بإنفاذ القانون.

غضت السلطات الفرنسية الطرف عن التقارير المنتشرة حول انتهاكات الشرطة ضدّ طالبي اللجوء والمهاجرين. رفض فينسان برتون، نائب محافظ كاليه، بشدة التقارير حول استخدام الشرطة رذاذ الفلفل وأشكال أخرى من القوة بشكل عشوائي وغير متناسب. قال لـ هيومن رايتس ووتش: "هذه ادعاءات وتصريحات فردية ولا تستند إلى حقيقة".

في مارس/آذار 2017 منعت السلطات المحلية المجموعات الإنسانية من توزيع الطعام والماء والبطانيات والملابس على طالبي اللجوء والمهاجرين. علّقت إحدى المحاكم هذه الأوامر في 22 مارس/آذار معتبرة أنها ترقى إلى المعاملة غير الإنسانية والمهينة. انتقد محقق التظلّمات الفرنسي (المدافع عن الحقوق) أيضا هذه الإجراءات وغيرها التي تتخذها السلطات المحلية، ورأى أنها تساهم في "ظروف عيش غير إنسانية" لطالبي اللجوء والمهاجرين في كاليه.

حتى نهاية يونيو/حزيران، سمحت السلطات بتوزيع المساعدات مرة واحدة يوميا خلال ساعتين، في منطقة صناعية قرب مخيم المهاجرين السابق. بالإضافة إلى ذلك، سمح راهب محلي باستخدام الكنيسة للتوزيع وقت الغداء. لكن الشرطة

عرقلت توزيع المساعدات الإنسانية الأخرى بانتظام. وصف عمال إغاثة إحدى المرات التي حاصرهم فيها رجال الدرك المسلحون، ومرات أخرى قامت فيها شرطة مكافحة الشغب بمنع المهاجرين قسرا من الوصول إلى عمّال الإغاثة، ورمت الطعام أرضا من أيدي العمّال لدى محاولتهم تقديمه إلى المهاجرين.

بدأ العمال بتصوير تصرفات الشرطة، كما يسمح لهم القانون الفرنسي. قالوا إن الشرطة ردّت بمصادرة هواتفهم، في بعض الأحيان لفترات قصيرة، ومحت أو فحصت محتواها بدون إذن.

قال عمال الإغاثة أيضا إن الشرطة تدقق في أوراقهم بانتظام – أحيانا مرتين أو أكثر في غضون ساعات. التدقيق بالهوية مسموح به في القانون الفرنسي، لكن يمكن للشرطة استغلاله. في كاليه، يؤخر التدقيق في الهوية توزيع المساعدات الإنسانية، كما يمنع العمال من مراقبة معاملة الشرطة للمهاجرين بعد تفريقهم.

تعهد الرئيس إيمانويل ماكرون باعتماد مقاربة إنسانية للاجئين وطالبي اللجوء. في 12 يوليو/تموز أعلنت حكومته عن مبادرات من شأنها تحسين الوصول إلى إجراءات اللجوء وتأمين منازل إضافية وأنواع أخرى من الدعم لطالبي اللجوء والأطفال غير المرافَقين. تتعارض هذه الخطوات المرحب بها بشدة مع المعاملة التي يحصل عليها طالبو اللجوء ومهاجرون آخرون حاليا في كاليه.

للوفاء بهذه التعهدات وبالتزامات فرنسا الدولية، على السلطات المحلية والوطنية أن توجّه الشرطة فورا وبشكل لا لبس فيه إلى الالتزام بالمعايير الدولية المتعلقة باستخدام القوة، والامتناع عن السلوك الذي يتعارض مع توصيل المساعدات الإنسانية، واتخاذ تدابير تأديبية مناسبة لسوء استخدام السلطة أو غيرها من السلوكات السيئة.

على وزارة الداخلية أن تزيل فورا العقبات التي تعيق حصول اللاجئين على الحماية، بما في ذلك عبر إقامة مكتب لجوء في كاليه أو تسهيل المعاملات، لمن يرغب، في المكاتب الموجودة. عليها أيضا أن تعمل مع الوكالات والمجموعات الإنسانية المعنية لتأمين مسكن بأسرع وقت ممكن لجميع طالبي اللجوء، بما في ذلك مساكن طوارئ لجميع المهاجرين بدون مأوى غير المسجلين في كاليه.

في النهاية، على السلطات المحلية والوطنية ضمان حصول الأطفال المهاجرين غير المرافَقين على خدمات حماية الأطفال، بما في ذلك ملاجئ ذات قدرات كافية وموظفين ملائمين.

التوصيات

للحكومة الفرنسية

- على السلطات البلدية والإدارية ووزارة الداخلية أن توجه فورا وبشكل لا لبس فيه شرطة مكافحة الشغب وقوات الشرطة الأخرى إلى عدم استخدام رذاذا الفلفل أو أشكال القوة الأخرى ضد المهاجرين النائمين، أو في أي ظروف يكون فيها استخدام القوة غير متناسب مع هدف شرعي.
- على سلطات كاليه البلدية أن تلتزم فورا بقرار المحكمة في يونيو/حزيران الذي طالب البلدية بإنشاء نقاط توزيع مياه، ومراحيض وحمامات، واتخاذ إجراءات أخرى لحماية حقوق طالبي اللجوء والمهاجرين.
- على وزارة الداخلية إنشاء مكتب في كاليه (شُبّاك موحّد) يسمح لمن يرغب بالتقدم بطلب لجوء، أو تسهيل انتقالهم إلى أماكن أخرى في فرنسا ليتمكنوا من تقديم الطلب في مكاتب أخرى.
- على فرنسا التقيّد بالتزاماتها بموجب توجيهات الاتحاد الأوروبي الخاصة بالاستقبال، وضمان الاسراع في توفير مسكن لجميع طالبي اللجوء الذين يفتقرون إلى الإمكانيات الكافية لتأمين حاجاتهم، لدى معالجة طلباتهم منذ اللحظة التي يعلن فيها الشخص عن نيته طلب اللجوء. على الحكومة أيضا أن تعمل مع المجموعات الإنسانية وغير الحكومية للمساعدة في تأمين مساكن طوارئ للمهاجرين بدون مأوى وغير المسجلين في كاليه. ينبغي أن تكون هذه المساكن في شمال فرنسا.
- على السلطات المحلية والدولية ضمان تحديد هوية الأطفال غير المرافقين بسرعة، وإبلاغهم بحقهم في طلب اللجوء في فرنسا، والحصول على الدعم القانوني للقيام بذلك، وحقهم في الوصول إلى ملاجئ حماية أطفال ذات إمكانات كافية وموظفين مناسبين.
- عملا بتوصيات "وكالة الاتحاد الأوروبي للحقوق الأساسية"، على الشرطة تقديم سجل مكتوب أو استمارة تفتيش لكل تدقيق بالأوراق لتشجيع حالات التفتيش المبررة وتحقيق محاسبة أفضل. يجب أن تتضمن استمارات التفتيش على الأقل اسم وسن الشخص والمبررات القانونية لتفتيشه والنتيجة واسم عنصر أو عناصر الشرطة الذين اضطلعوا بالتفتيش والوحدة التي ينتمون إليها.